

الفصل 4. عجز الميزانية العامة و الدين العام

نسعى من خلال هذا الدرس, سنقوم بتقديم منهجين نظريين وذلك من أجل تفسير السياسة المالية و الديون العامة من خلال تناول المصطلحات خاصة بعجز الميزانية العامة, الديون العامة وتعريف العلاقة الموجودة بينهما

1- المقاربة النظرية المفسرة للسياسة المالية والدين العام

تلعب كل من السياسة المالية والدين العام ادوار الجوهرية في السياسة الاقتصادية حيث تتركز على عدة عناصر. يمكننا من خلال هذا الدرس التعرف على مقاربتين , المقاربة التقليدية للدين العام والتي تتركز على فرضية أن الدولة تتجه إلى تخفيض الضرائب وقت تسجيل عجز في الميزانية العامة مما يدفع المستهلك كردة فعل إلى زيادة استهلاكه الناتج عن دخله المتاح وذلك كون المستهلكون في الحقيقة لا يفقهون الآثار التي يمكن أن تكون ناجمة عن عجز الموازنة مما يجعل بعض الأفراد يقومون بضبط سلوكهم الاستهلاكي وكذا الادخار وفق قواعد بسيطة وهشة والتي تتسم بغير العقلانية يعتقد هؤلاء ضرورة الحذر من فرضية ديمومة الدخل, أين يمكن أن يواجه البعض منهم أزمة ائتمان. ففي هذه الحالة لا يمكن استهلاك إلا الدخل الحالي الذي يحدد استهلاك كما أن التخفيض الضريبي الممول عن طريق الاقتراض يزيد من مستوى الدخل الحالي وبالتالي تخفيض مستوى الضرائب الحالية وزيادتها مستقبلا. فمن خلال إقراض الدولة المال لدافعي الضرائب, تمكنهم من زيادة استهلاكهم الإجمالي وبذلك يؤدي عجز الميزانية العامة إلى زيادة حجم الطالب مما يحفز الإنتاج على المدى القصير له مصاحبة بكبح استثمارات رأس المال وبالتالي كبح النمو على المدى الطويل.

في حين نتناول المقاربة الأخرى و المعروفة بالتكافؤ الريكاردي من خلال اعتراضهم على الفرضيات السابقة, حيث يعتبرون أن ما يجعل المستهلكون يبنون خطط استهلاكهم ليس فقط بالاعتماد على الدخل الحالي بل حتى على دخلهم المستقبلي المتوقع, حيث تفترض هذه النظرية أن الأفراد يقررون وبعقلانية تقسيم دخلهم بين الاستهلاك و الادخار. فإذا كانت الدولة تميل إلى الاحتياط من أجل تمويل النفقات الحالية فان المستهلك العقلاني بإمكانه التنبؤ بالضرائب اللازمة من أجل تسديد دين العام, وذلك بناء على قدرتهم على التنبؤ بالمستقبل.

يعتمد المنهج الريكاردي في الدين العام على فرضيه الدخل الدائم الذي يتعدى الدخل الحالي إلى دخله المستقبلي المتوقع. فتقوم النظرية الريكارديه على فرضيه أن التخفيضات الضريبية الممولة عن طريق

الاقتراض تزيد من الدخل الحالي ولكنها تبقى الدخل الدائم والاستهلاك دون تغيير، وبالتالي فإن عجز الموازنة لا يؤثر على الاستثمار والنمو لأن عجز الموازنة لا يمكن سوى من تأجيل العبء الضريبي.

2- مفاهيم حول عجز الميزانية العامة

لا يجب الخلط بين العجز الميزانية العامة الميزانية العامة والديوان العامة، فعجز الموازنة العامة هي عبارة عن تدفق اقتصادي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة. فيكون استعمال مصطلح عجز الموازنة في المحاسبة الوطنية لما يكون ميزانية الدولة في حالة عجز أي تكون إيرادات الدولة أقل من نفقاتها.

يؤدي العجز في الميزانية العامة إلى إمكانية عقد قروض جديدة من طرف الحكومة خلال السنة بالإضافة إلى سابقاتها والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدين العام. نجد أن العديد من الدول تعاني ميزانياتها العامة عجز (تتمثل الإدارة العامة في الدولة والسلطة المحلية والمنظمات الحماية الاجتماعية دون المؤسسات الاقتصادية، أين تتميز عادة بمحدودية إيراداتها مقابل ارتفاع نفقاتها.

إذا كانت الواردات أكبر من النفقات فإننا هنا نتحدث عن الفائض في الميزانية العامة، فوفقاً لميثاق الاستقرار والنمو الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في عام 1997 فيجب أن لا يتجاوز العجز في الميزانية العامة ثلاثة بالمائة من الناتج المحلي في جميع الإدارات العامة، حيث تعتبر هذه القاعدة مرنة وذلك اعتماداً على معطيات ووضعية كل بلد.

أثناء مواجهة الصدمة الاقتصادية كنتيجة للازمة المالية العالمية فإن الاداء الرئيسية للخروج من الأزمة تكمن في مدى قدرة كل دولة على إدارة سياسة نشطة للميزانية العامة. وللقيام بذلك، يجب تخفيض العجز أو القضاء عليه خلال فترات وبالتالي لا يمكن اختراق و بشكل استثنائي حد الثلاثة في المائة إلا في حالة الركود القوي. لقد نفذت الحكومات حزم إنقاذ ضخمة للبنوك وتبنت سياسات ماليه واسعة لدعم النشاط الاقتصادي والتي أدت بدورها إلى انفجار في العجز العام الذي وصل إلى مستويات قياسية في العديد من البلدان.

لقد استمرت هذه الوضعية في العديد من البلدان خاصة اليونان وإيطاليا حيث تميزت بمعدلات نمو اقتصادي ضعيف جداً رغم الزيادة الواضحة في النفقات العامة.

ولتحقيق نوع من التوازن كان لابد من تمويل العجز من خلال الاقتراض والذي من شأنه زعزعه العلاقة بين الدولة وكذا المستثمرين في سنداتهما من خلال زعزعة مستوى الثقة الذي من شأنه الزيادة من تكاليف الدين، أو عن طريق الرجوع إلى الاحتياطات من الفوائض التي تم تحقيقها في السنوات السابقة، أو من خلال الزيادة الضريبية على أن لا تصل إلى حد تدمير التحصيل الضريبي، أو من خلال تخفيضات ضريبية التي من شأنها زيادة محصول الضريبة، أو من خلال طبع النقود كحل قيصري والذي لن يحل

المشكلة أو حتى يؤجلها إلى وقت لاحق. نشير إلى أن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها في البلدان المتقدمة على الرغم من التيسير الكمي الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص خلال فترة ألامه المالية العالمية، حيث أصبح استعمال هذه الطريقة حتى مستحيل في الدول التي عهدت إدارة العملة إلى البنك المركزي والذي هو يعتبر عندها هيئه مستقلة كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي كالبنك المركزي الأوروبي حيث تم توجه إلى خفض مستوى الإنفاق العام .

3- الدين العام

تعرف الديون الدولة بأنها جميع القروض التي تقدمها الدولة الناتجة عن تراكم عجز ميزانيتها أو إحدى هيأتها ليتوافق مع جميع الالتزامات المالية التي يتم تقديمها في شكل قروض من الدولة والسلطات والهيئات العامة التي تعتمد عليها بشكل مباشر.

يتطور حجم الديون العامة باستمرار وذلك وفقا لمعدلات سداد القروض من قبل الدولة وهيئاتها العامة وكذا مستوى القروض الجديدة الممكن تحصيلها من اجل تمويل خدمات الديون السابقة.

تميل الهيئات العامة إلى إصدار الأوراق المالية في الأسواق المالية عوض اللجوء إلى البنوك وذلك من اجل تغطية عجز الميزانية العامة أو لتسوية الديون المستحقة المترتبة عن عجز سداد الديون السابقة.

تتكون الموارد من الضرائب والرسوم وكذا الإيرادات غير الضريبية الأخرى مثل أرباح الأسهم في الشركات التي تكون الدولة مساهمه فيها وكذا دخل النشاط الصناعي والتجاري للدولة.

تشمل النفقات العامة فقط نفقة التشغيل - والتي تتمثل في الرواتب والوظائف والخدمات إلى غير ذلك - وعمليات إعادة التوزيع- المساعدات، المنح، الحد الأدنى من الأجر المضمون وما إلى ذلك - ولكن أيضا من نفقات الرأسمالية وكذا الاستثمارات وتحويلات رأس المال.

تفانم مشكل المديونية في جميع البلدان تقريبا بسبب العجز عن دفع فوائد الديون وخدماتها مما أدى إلى أزمات كأزمة الديون السيادية التي استدعت مساعدات مالية مشروطة من الدول الأخرى لكل من اليونان واسبانيا وغيرهما

4- العلاقة بين الدين العام و الميزانية العامة

من المهم جدا معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين عجز الميزانية العامة وكذا دين العام، حيث تعاني ميزانيه الدولة من عجز عندما يكون الفائض الأساسي في الميزانية العامة غير كافي لمواجهة خدمات الدين العام مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى المديونية العامة وبالتالي فان عجز الموازنة يصبح يغذي رصيد الدين والذي من شأنه التأثير أيضا على مستوى العجز الناتج عن خدمات الديون، فتمويل العجز

من خلال الاقتراض يزيد من حجم الديون مما يؤدي بدوره إلى عجز في الموازنة العامة وذلك لارتفاع تكاليف خدمة الديون.

في كل الحالات, فان عجز الميزانية العامة لديه تأثير اقتصادي, كما يمكن أن يكون وفق بعض الاقتصاديين محفزاً للنشاط الاقتصادي من خلال سياسة التحفيز وفقاً لمبادئ الكنزيه أو ببساطة أقل حدة في بعض الحالات الركود.

بالنسبة للاقتصاديين الآخرين, فان عجز الميزانية العامة هو دائماً مؤشر سلبي على سوء اداره الأموال العامة- الضرائب- فبالتالي توجب تجنبه.

تكون هناك عقلانيه في الاستدانة لما تكون مردوديه الاستثمارات العامة أعلى من كلفه القرض المستعمل في التمويل.

في الأخير, فانه عند قياس الدين العام كنسبه مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن ينخفض من عام آخر حتى في ظل وجود عجز في الميزانية العامة. بينما يمكن أن يرتفع حجم الديون وكذا مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتحصل على نسبة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي تكون منخفضة وذلك معناه أن نسبة الناتج أن الناتج المحلي الخام يزيد بسرعة اكبر من زيادة الديون

فكس الأسر والمؤسسات, لا يمكن للدولة أو الجماعات المحلية أن تقوم بتمويل ديونها التي وصلت إلى تواريخ استحقاقها من خلال من خلال الرجوع إلى البنوك ولكن من خلال إصدار سندات في الأسواق المالية. فلتمويل الدين العام, تقترض الدولة الأموال في الأسواق المالية, ولا سيما من خلال سندات الخزينة للتمويل عجزها.

الأموال اللازمة لتغطيه هذه الاحتياجات تسمى بالحاجة إلى التمويل. تصدر الدولة سندات دين قابلة للتداول في الأسواق المالية لفترة أقصر أو أطول. وتتراوح هذه من أذونات الخزنة ذات السعر الثابت إلى أذونات الخزنة ذات الفائدة السنوية وسندات الخزينة القابلة للاستيعاب والتي هي الشكل المفضل للتمويل الحكومي طويل الأجل (آجال استحقاق قد تتجاوز عشر سنوات)

الخاتمة

يختلف الاقتصاديون حول كيفية تأثير السياسة المالية على الاقتصاد وكيف ينبغي أن يتم قياس السياسة المالية بشكل مثالي مما لا شك فيه أن هذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديين والسياسيين في الوقت الحالي.

انتهى